Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (1) (March, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) العدد 1 مارس 2026
ردمد: 3135-2359

الأمن الاجتماعي وسبل تعزيزه في المجتمع الليبي :دراسة سوسيولوجية تحليلية في ضوء النظريات الاجتماعية المعاصرة

لطفية فتح الله العريفي
قسم علم اجتماع – كلية التربية الزهراء – جامعة الجفارة
Lutifiaalarife73@gmail.com

Social Security and Ways to Enhance It in Libyan Society: An Analytical Sociological Study in Light of Contemporary Social Theories

Dr. Latifa Fathallah Al-Arifi
Department of Sociology – Faculty of Education, Al-Zahraa – Al-Jafara University

تاريخ الاستلام: 2026/01/13 تاريخ المراجعة 18 / 2 / 2026 تاريخ القبول:2026/03/12- تاريخ النشر: 03/26/ 2026

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الأمن الاجتماعي في المجتمع الليبي في ظل التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011، مع التركيز على العوامل التي أسهمت في تراجع التماسك الاجتماعي وتصاعد مظاهر اللاأمن المجتمعي. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن أزمة الأمن الاجتماعي في ليبيا ترتبط بتفاعل مجموعة من العوامل، أبرزها هشاشة مؤسسات الدولة، والانقسام السياسي، وضعف العدالة التوزيعية، وتراجع رأس المال الاجتماعي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستندة إلى إطار نظري يجمع بين نظرية الأمن الإنساني، ونظرية التماسك الاجتماعي، ونظرية رأس المال الاجتماعي، إلى جانب مفهوم العدالة التوزيعية والحرمان النسبي. كما استندت إلى مراجعة عدد من الدراسات الحديثة المتعلقة بالأمن الاجتماعي والتنمية السياسية والمجتمع المدني في ليبيا.

وتوصلت الدراسة إلى أن استمرار الانقسام المؤسساتي، وانتشار التشكيلات المسلحة، وضعف مؤسسات الضبط الاجتماعي، إضافة إلى تفاقم الفساد والتفاوت الاقتصادي، أسهمت في زيادة مظاهر التفكك الاجتماعي والاغتراب داخل المجتمع الليبي. كما أظهرت النتائج تراجع الثقة الاجتماعية وصعود الولاءات القبلية والمناطقية على حساب الهوية الوطنية، مما أثر سلباً في الاستقرار المجتمعي.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني مقاربة شاملة لإعادة بناء الأمن الاجتماعي تقوم على تعزيز العدالة التوزيعية، ودعم مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، وإطلاق برامج للمصالحة الوطنية، مع إصلاح المنظومتين التعليمية والإعلامية بما يعزز قيم المواطنة والتماسك الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الاجتماعي، المجتمع الليبي، التماسك الاجتماعي، رأس المال الاجتماعي، الأمن الإنساني، العدالة التوزيعية.

Abstract

This study aims to analyze the state of social security in Libyan society in light of the political, social, and economic transformations that have taken place since 2011, with a focus on the factors contributing to the decline of social cohesion and the rise of societal insecurity. The study is based on the assumption that the crisis of social security in Libya is linked to the interaction of several factors, most notably the fragility of state institutions, political division, weak distributive justice, and the erosion of social capital.The study adopts a descriptive-analytical approach, drawing on a theoretical framework that integrates human security theory, social cohesion theory, and social capital theory, along with the concepts of distributive justice and relative deprivation. It also relies on a review of recent studies addressing social security, political development, and civil society in Libya.The findings indicate that ongoing institutional division, the spread of armed groups, the weakness of social control institutions, as well as increasing corruption and economic inequality, have contributed to growing social disintegration and alienation within Libyan society. The results also reveal a decline in social trust and the rise of tribal and regional loyalties at the expense of national identity, negatively affecting societal stability.The study recommends adopting a comprehensive approach to rebuilding social security by strengthening distributive justice, supporting state institutions and civil society, launching national reconciliation initiatives, and reforming the educational and media systems to promote citizenship, tolerance, and social cohesion.

Keywords: Social Security, Libyan Society, Social Cohesion, Social Capital, Human Security, Distributive Justice.

أولاً :المقدمة

يُعد الأمن الاجتماعي من المفاهيم المحورية في الدراسات السوسيولوجية والسياسية المعاصرة، نظراً لارتباطه المباشر باستقرار المجتمعات واستمرارية الدولة الحديثة .وقد تطور هذا المفهوم خلال العقود الأخيرة بصورة ملحوظة، فلم يعد مقتصراً على البعد الأمني التقليدي المرتبط بحماية الحدود أو فرض النظام العام، بل أصبح مفهوماً متعدد الأبعاد يشمل الأمن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، ويرتبط بقدرة الدولة على توفير الحماية والعدالة والكرامة الإنسانية لأفراد المجتمع(الحصادي، 2023، ص41) .

وفي هذا السياق، تشير الأدبيات السوسيولوجية الحديثة إلى أن الأمن الاجتماعي يمثل حالة من التوازن الديناميكي بين الدولة والمجتمع، تقوم على الثقة الاجتماعية والتضامن والاندماج المجتمعي وسيادة القانون(أبو سبيحة،2023 ، ص . 47)كما تؤكد تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مفهوم الأمن الإنساني أصبح يرتبط بحماية الإنسان من الفقر والخوف والتهميش والحرمان، وليس فقط من التهديدات العسكرية المباشرة (منظمة الأمم المتحدة الإنمائية،1994 ، ص22) .

ومن المنظور السوسيولوجي، يرتبط الأمن الاجتماعي بدرجة التماسك الاجتماعي وقدرة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على إنتاج حالة من الاستقرار والثقة والتضامن بين أفراد المجتمع .ويرى دوركايم أن المجتمعات التي تشهد تراجعاً في سلطة القيم والمعايير المشتركة تصبح أكثر عرضة لحالات التفكك والأنومي، وهي الحالة التي يفقد فيها الأفراد الشعور بالانتماء والاستقرار الاجتماعي(نصر،2022 ، ص39) .

ويُعد المجتمع الليبي من أبرز النماذج العربية التي شهدت تحولات بنيوية عميقة أثرت بصورة مباشرة في بنية الأمن الاجتماعي، خاصة بعد أحداث عام 2011 التي أدت إلى انهيار جزء كبير من مؤسسات الدولة وتصاعد الانقسام السياسي والعسكري(البكوش،2021 ، ص66).وقد انعكس هذا الوضع بصورة مباشرة على الحياة الاجتماعية، حيث تصاعدت معدلات الجريمة والعنف وانتشرت التشكيلات المسلحة، كما تعمقت الانقسامات القبلية والمناطقية وتراجعت الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة(فرج،2022 ، ص164) .

وتشير العديد من الدراسات إلى أن الأزمة الليبية لا يمكن تفسيرها فقط من خلال البعد الأمني أو السياسي، بل ترتبط أيضاً بطبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة الليبية .فالاقتصاد الريعي القائم على النفط أدى إلى إنتاج اختلالات بنيوية في العلاقة بين الدولة والمجتمع، وأسهم في تكريس التفاوت الاجتماعي وضعف مؤسسات المجتمع المدني(السيد،2021 ، ص118) .كما أدى غياب العدالة في توزيع الموارد إلى تصاعد مشاعر الحرمان النسبي والتهميش الاجتماعي، وهو ما ساهم في تغذية الصراعات الاجتماعية والسياسية(فراوي،2023 ، ص95) .

إضافة إلى ذلك، كشفت الأزمة الليبية عن هشاشة منظومة الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي .فمع تراجع سلطة القانون وانتشار السلاح، برزت القبيلة والانتماءات المناطقية كبدائل للحماية والأمن، مما أدى إلى إعادة إنتاج الولاءات التقليدية على حساب الهوية الوطنية الجامعة(الجالي،2020 ، ص79) .وقد ساهم ذلك في تعميق الانقسامات الاجتماعية وخلق بيئة خصبة لنمو الجريمة المنظمة والعنف والتطرف.

كما تواجه ليبيا تحديات اجتماعية وأمنية مستحدثة تتمثل في الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وهي ظواهر ارتبطت بصورة مباشرة بضعف الرقابة الحدودية والانقسام المؤسساتي(الكيلاني،2024 ، ص214) .وقد أدى ذلك إلى زيادة الضغوط على الخدمات العامة والبنية التحتية، إضافة إلى تصاعد التوترات الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع الليبي.

وتبرز أهمية دراسة الأمن الاجتماعي في ليبيا من كونها ترتبط بمستقبل الدولة الليبية وإمكانية إعادة بناء مؤسساتها وتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة .فالأمن الاجتماعي يمثل شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية والاستقرار في المجتمعات الانتقالية، كما أن غيابه يؤدي إلى استمرار دوائر العنف والتفكك الاجتماعي(حسين،2021 ، ص150) .

وانطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل سوسيولوجي نقدي لواقع الأمن الاجتماعي في ليبيا، من خلال توظيف عدد من النظريات الاجتماعية المعاصرة، وعلى رأسها نظرية الأمن الإنساني، ونظرية التماسك الاجتماعي، ونظرية رأس المال الاجتماعي، ونظرية الحرمان النسبي .كما تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المؤثرة في إنتاج حالة اللاأمن الاجتماعي، مع تقديم رؤية استراتيجية لتعزيز الأمن الاجتماعي وبناء السلام الاجتماعي المستدام.

وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن أزمة الأمن الاجتماعي في ليبيا ليست أزمة أمنية عابرة، بل هي أزمة بنيوية ترتبط بهشاشة الدولة وضعف مؤسسات الضبط الاجتماعي وغياب العدالة التوزيعية وتآكل رأس المال الاجتماعي، الأمر الذي يتطلب إعادة بناء العقد الاجتماعي على أسس جديدة تقوم على العدالة الاجتماعية والمواطنة وسيادة القانون.

ثانياً :مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في التدهور المستمر لمستويات الأمن الاجتماعي في المجتمع الليبي، وما ترتب عليه من تصاعد مظاهر التفكك الاجتماعي والانقسام السياسي والاقتصادي، في ظل ضعف مؤسسات الدولة وعجزها عن أداء وظائفها الأساسية في تحقيق الأمن والاستقرار.

وتنبع الإشكالية البحثية من ملاحظة وجود تناقض واضح بين امتلاك ليبيا لمقومات اقتصادية وبشرية كبيرة، وبين استمرار حالة عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، الأمر الذي يثير تساؤلات جوهرية حول طبيعة العوامل التي تعيق بناء الأمن الاجتماعي في المجتمع الليبي.

التساؤل الرئيس:

ما العوامل السوسيولوجية والسياسية والاقتصادية التي تؤثر في واقع الأمن الاجتماعي في المجتمع الليبي، وما الآليات الكفيلة بتعزيزه في ضوء النظريات الاجتماعية المعاصرة؟

التساؤلات الفرعية:

1. ما أثر الانقسام السياسي وهشاشة الدولة على الأمن الاجتماعي في ليبيا؟
2. كيف يسهم الاقتصاد الريعي وغياب العدالة التوزيعية في تفاقم حالة اللاأمن الاجتماعي؟
3. ما العلاقة بين تآكل رأس المال الاجتماعي وتراجع التماسك المجتمعي؟
4. كيف تؤثر الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية في الاستقرار الاجتماعي؟
5. ما دور المجتمع المدني في تعزيز الأمن الاجتماعي وإعادة بناء الثقة المجتمعية؟

ثالثاً :أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحليل واقع الأمن الاجتماعي في المجتمع الليبي في ضوء التحولات السياسية والاجتماعية الراهنة.
2. الكشف عن العوامل البنيوية المؤثرة في تراجع مستويات التماسك الاجتماعي.
3. توظيف النظريات السوسيولوجية المعاصرة في تفسير أزمة الأمن الاجتماعي في ليبيا.
4. تحليل دور العدالة الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي في تحقيق الاستقرار المجتمعي.
5. تقديم توصيات استراتيجية لتعزيز الأمن الاجتماعي وبناء السلام المستدام.

رابعاً :أهمية الدراسة

1 الأهمية العلمية

تكمن أهمية الدراسة في مساهمتها في إثراء الأدبيات السوسيولوجية المتعلقة بالأمن الاجتماعي في المجتمعات الانتقالية، كما تقدم إطاراً تحليلياً يربط بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأزمة الليبية.

2 الأهمية التطبيقية

تساعد نتائج الدراسة صناع القرار والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في تصميم سياسات وبرامج تستهدف تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق الاستقرار المجتمعي

خامساً :منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ذي الطابع النقدي، باعتباره الأنسب لتحليل الظواهر الاجتماعية المركبة المرتبطة بالأمن الاجتماعي .كما اعتمدت الدراسة على تحليل الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، مع توظيف المقاربة السوسيولوجية النقدية لتفسير العلاقات المتبادلة بين المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما استخدمت الدراسة أسلوب التحليل المقارن في قراءة الدراسات السابقة، بهدف الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف والفجوات البحثية.

سادساً :الإطار النظري للدراسة

1 نظرية الأمن الإنساني

تؤكد نظرية الأمن الإنساني أن تحقيق الأمن لا يقتصر على حماية الدولة، بل يشمل حماية الإنسان من الفقر والخوف والحرمان وانعدام الاستقرار .وفي الحالة الليبية، يتضح أن تراجع الخدمات الأساسية وارتفاع معدلات البطالة والعنف يمثل تهديداً مباشراً للأمن الإنساني.

2 نظرية التماسك الاجتماعي والأنومي

يرى إميل دوركايم أن المجتمعات تمر بحالة من الأنومي عندما تنهار القيم والمعايير المنظمة للسلوك الاجتماعي .ويمكن تفسير الواقع الليبي من خلال هذه النظرية، حيث أدى الانهيار المؤسسي والصراع السياسي إلى تراجع سلطة القانون وتفكك منظومة القيم المشتركة.

3 نظرية رأس المال الاجتماعي

تشير نظرية رأس المال الاجتماعي إلى أهمية الثقة الاجتماعية والشبكات الاجتماعية في تعزيز الاستقرار المجتمعي .وقد أدى الصراع الليبي إلى تراجع رأس المال الاجتماعي الجسري وصعود الولاءات الضيقة المرتبطة بالقبيلة والمنطقة.

4 نظرية العدالة التوزيعية والحرمان النسبي

تفترض هذه النظرية أن الشعور بعدم العدالة والتهميش يؤدي إلى تصاعد الاحتجاجات والعنف الاجتماعي .وفي ليبيا، ساهم سوء توزيع الثروة النفطية في تعميق مشاعر الحرمان والتفاوت الاجتماعي.

سابعاً :الدراسات السابقة

تمثل الدراسات السابقة أحد المرتكزات الأساسية في بناء أي دراسة أكاديمية رصينة، إذ تسهم في الكشف عن الاتجاهات النظرية والمنهجية التي تناولت الظاهرة المدروسة، كما تساعد في تحديد الفجوات المعرفية التي يمكن للدراسة الحالية معالجتها .وفي سياق دراسة الأمن الاجتماعي في ليبيا، تتعدد المقاربات التي تناولت الموضوع بين المقاربات الأمنية والسياسية والاقتصادية والسوسيولوجية، الأمر الذي يعكس الطبيعة المركبة للأزمة الليبية.

وتسعى هذه الدراسة إلى تقديم مراجعة نقدية معمقة للدراسات السابقة، لا تقتصر على عرض النتائج، بل تتجاوز ذلك إلى تحليل الخلفيات النظرية والمنهجية لكل دراسة، وبيان نقاط القوة والقصور فيها، مع ربطها بالإطار النظري المعتمد في الدراسة الحالية.

1 دراسة أبو سبيحة (2023) : تأثير الأمن المجتمعي في الانسجام المجتمعي – الحالة الليبية نموذجاً

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الأمن المجتمعي ومستويات الانسجام الاجتماعي داخل المجتمع الليبي في ظل التحولات السياسية والأمنية التي أعقبت عام2011 واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل مظاهر التفكك الاجتماعي الناتجة عن ضعف مؤسسات الدولة وانتشار السلاح خارج إطار الشرعية القانونية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن غياب الأمن المجتمعي أدى إلى تصاعد مظاهر العنف والجريمة وتراجع مستويات الثقة الاجتماعية، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على التماسك الاجتماعي داخل المجتمع الليبي(أبو سبيحة،2023 ، ص58) .

وتبرز أهمية هذه الدراسة في ربطها بين الأمن المجتمعي والتماسك الاجتماعي، وهو ما يتقاطع بصورة مباشرة مع نظرية التماسك الاجتماعي عند إميل دوركايم، التي تؤكد أن استقرار المجتمع يعتمد على وجود منظومة قيمية مشتركة ومؤسسات قادرة على فرض الضبط الاجتماعي.

ورغم أهمية النتائج التي توصلت إليها الدراسة، إلا أنها ركزت بصورة كبيرة على الجانب الوصفي للأزمة، دون تقديم تحليل سوسيولوجي معمق للعوامل البنيوية المنتجة لحالة اللاأمن الاجتماعي، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته.

2 دراسة فراوي (2023): العدالة الاجتماعية ودورها في تحقيق الأمن الاقتصادي بالمجتمع الليبي

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين العدالة الاجتماعية والأمن الاقتصادي في المجتمع الليبي، مع التركيز على أثر السياسات الاقتصادية الريعية في إنتاج التفاوت الاجتماعي وتصاعد مشاعر التهميش.

وأشارت الدراسة إلى أن غياب العدالة في توزيع الموارد أدى إلى تعميق الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين المناطق المختلفة، الأمر الذي ساهم في تصاعد التوترات الاجتماعية والسياسية(فراوي،2023 ، ص96) .

وتكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة لكونها تربط بين البعد الاقتصادي والأمن الاجتماعي، وهو ما يتوافق مع نظرية الحرمان النسبي التي ترى أن الشعور بعدم العدالة يمثل أحد المحركات الأساسية للصراع الاجتماعي.

كما تؤكد الدراسة أن الاقتصاد الريعي في ليبيا أدى إلى تعزيز أنماط الزبونية السياسية والفساد الإداري، مما انعكس بصورة سلبية على الاستقرار المجتمعي.

إلا أن الدراسة لم تتناول بصورة كافية العلاقة بين العدالة الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي، وهو ما سيتم التوسع فيه ضمن الدراسة الحالية.

3 دراسة أحمد وأحمد (2025) : المجتمع المدني وأثره على الأمن القومي الليبي

ركزت هذه الدراسة على تحليل دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الأمن القومي والاجتماعي في ليبيا خلال المرحلة الانتقالية.

وأوضحت الدراسة أن منظمات المجتمع المدني لعبت دوراً مهماً في تعزيز المشاركة المجتمعية ونشر ثقافة الحوار، إلا أنها واجهت تحديات متعددة تمثلت في ضعف التمويل والانقسام السياسي وغياب البيئة التشريعية المناسبة (أحمد وأحمد، 2025، ص679) .

ومن الناحية النظرية، ترتبط هذه الدراسة بصورة مباشرة بنظرية رأس المال الاجتماعي، إذ تنظر إلى المجتمع المدني بوصفه أداة لإعادة بناء الثقة الاجتماعية وتعزيز العلاقات التعاونية بين مكونات المجتمع.

غير أن الدراسة ركزت على الدور الوظيفي للمجتمع المدني دون التوسع في تحليل القيود البنيوية التي تحد من فاعليته داخل المجتمعات الهشة.

4 دراسة فرج (2022) : الجريمة في مجتمعات الصراع وتداعياتها على السلم الاجتماعي

تعد هذه الدراسة من الدراسات الميدانية المهمة التي تناولت العلاقة بين الصراع المسلح وانتشار الجريمة في المجتمع الليبي.

وأظهرت الدراسة أن ضعف مؤسسات الضبط الاجتماعي وغياب سلطة القانون في مناطق الصراع أدى إلى انتشار أنماط متعددة من الجريمة المنظمة والعنف المجتمعي(فرج،2022 ، ص163) .

كما أكدت الدراسة أن انتشار الجريمة لا يؤثر فقط في الأمن المادي للأفراد، بل يؤدي أيضاً إلى تفكك البنية القيمية للمجتمع وتراجع مستويات الثقة الاجتماعية.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع أطروحات نظرية الأنومي عند دوركايم، التي تربط بين ضعف المعايير الاجتماعية وانتشار السلوكيات المنحرفة.

5 دراسة سركز (2025) : دور المجتمع المدني في صناعة التحول الاجتماعي في المجتمع الليبي

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور المجتمع المدني في دعم التحول الاجتماعي وتعزيز قيم المواطنة داخل المجتمع الليبي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن المجتمع المدني يمكن أن يشكل أحد أهم أدوات إعادة بناء التماسك الاجتماعي، إلا أن نجاحه يرتبط بوجود بيئة سياسية مستقرة ومؤسسات دولة قوية (سركز،2025 ، ص73).

وتبرز أهمية هذه الدراسة في تركيزها على البعد الثقافي والقيمي للتحول الاجتماعي، وربطها بين بناء السلام الاجتماعي وتعزيز المشاركة المدنية.

6 دراسة حسين (2021) : جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة في ليبيا، وأكدت أن غياب الاستقرار السياسي يمثل عائقاً أساسياً أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأشارت الدراسة إلى أن الانقسام السياسي والانفلات الأمني أديا إلى تعطيل مؤسسات الدولة وإضعاف قدرتها على تنفيذ سياسات تنموية فعالة (حسين،2021 ، ص148) .

وتنسجم هذه النتائج مع الأدبيات السوسيولوجية التي تؤكد أن التنمية والأمن يمثلان عمليتين متلازمتين لا يمكن الفصل بينهما.

7 دراسة الكيلاني (2024) : الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن القومي في ليبيا

ركزت هذه الدراسة على تحليل تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي والاجتماعي في ليبيا.

وأوضحت الدراسة أن ضعف الرقابة الحدودية وتحول ليبيا إلى دولة عبور للمهاجرين أسهما في تصاعد نشاط شبكات التهريب والجريمة المنظمة (الكيلاني،2024 ، ص218) .

كما أكدت الدراسة أن الهجرة غير الشرعية أصبحت تشكل ضغطاً متزايداً على الخدمات العامة والبنية التحتية، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على الاستقرار الاجتماعي.

التحليل المقارن للدراسات السابقة

من خلال تحليل الدراسات السابقة يتضح وجود اتفاق عام بين الباحثين على أن أزمة الأمن الاجتماعي في ليبيا ترتبط بعوامل بنيوية متعددة تشمل هشاشة الدولة، والانقسام السياسي، وضعف العدالة الاجتماعية، وتراجع مؤسسات الضبط الاجتماعي.

كما تكشف الدراسات عن وجود علاقة عضوية بين الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، حيث تؤكد معظم الدراسات أن غياب العدالة الاجتماعية وتراجع الثقة بالمؤسسات يؤديان إلى تصاعد مظاهر العنف والتفكك الاجتماعي.

إلا أن معظم الدراسات السابقة اتسمت بالتركيز على بعد واحد من أبعاد الأزمة، سواء البعد الأمني أو الاقتصادي أو السياسي، دون تقديم مقاربة نسقية شاملة تربط بين مختلف المتغيرات المؤثرة في الأمن الاجتماعي.

ومن هنا تنبع أهمية الدراسة الحالية، إذ تسعى إلى تقديم تحليل سوسيولوجي متكامل يربط بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأزمة الليبية، مع توظيف إطار نظري متعدد المستويات يسمح بفهم الديناميكيات العميقة المنتجة لحالة اللاأمن الاجتماعي.

تشير الدراسات السابقة إلى أن أزمة الأمن الاجتماعي في ليبيا ترتبط بعدة عوامل متداخلة تشمل الانقسام السياسي، وضعف مؤسسات الدولة، وغياب العدالة الاجتماعية، وانتشار الجريمة المنظمة، إضافة إلى تراجع دور مؤسسات الضبط الاجتماعي.

وقد أظهرت الدراسات أن المجتمع المدني يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في تعزيز التماسك الاجتماعي، إلا أن ضعف البيئة التشريعية والانقسام السياسي يحدان من فاعليته.

كما كشفت الأدبيات عن وجود فجوة بحثية تتمثل في غياب الدراسات التي تقدم تحليلاً نسقياً متكاملاً يربط بين مختلف أبعاد الأزمة الليبية ضمن إطار سوسيولوجي شامل، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته.

ثامناً :التحليل السوسيولوجي لواقع الأمن الاجتماعي في ليبيا

1 هشاشة الدولة وتراجع مؤسسات الضبط الاجتماعي

تشير الأدبيات السوسيولوجية والسياسية إلى أن الدولة الحديثة تقوم بوظائف أساسية تتمثل في حفظ الأمن، وتطبيق القانون، وتنظيم العلاقات الاجتماعية، وضمان الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية .وعندما تفشل الدولة في أداء هذه الوظائف، تدخل المجتمعات في حالة من الهشاشة البنيوية التي تؤثر بصورة مباشرة في استقرارها الاجتماعي والسياسي.

وفي الحالة الليبية، أدى الانقسام السياسي وتعدد مراكز القوة إلى إضعاف مؤسسات الدولة وفقدانها القدرة على احتكار وسائل القوة الشرعية .وقد ترتب على ذلك انتشار السلاح خارج إطار المؤسسات الرسمية، وتزايد نفوذ الجماعات المسلحة، وظهور أنماط جديدة من السلطة المحلية القائمة على الولاءات القبلية أو المناطقية.

ومن منظور سوسيولوجي، فإن ضعف الدولة يؤدي إلى تراجع فعالية مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمي مثل الشرطة والقضاء والمؤسسات الرقابية، وهو ما يفتح المجال أمام انتشار أنماط من الضبط غير الرسمي القائم على العصبية والانتماءات التقليدية .وقد أدى هذا الوضع في ليبيا إلى تعميق الانقسامات الاجتماعية وإضعاف مفهوم المواطنة.

كما أن تراجع فعالية المؤسسات الرسمية أسهم في ارتفاع معدلات الجريمة والفساد والتهريب، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على الشعور بالأمن لدى المواطنين ويشير (فرج2022 ، ص 161) .إلى أن المجتمعات التي تعاني من الصراعات المسلحة تصبح أكثر عرضة لانتشار الجريمة المنظمة والعنف الاجتماعي.

2 التحولات القيمية وحالة الأنومي في المجتمع الليبي

يعد مفهوم الأنومي من المفاهيم المركزية في النظرية السوسيولوجية عند إميل دوركايم، حيث يشير إلى حالة التفكك القيمي التي تصيب المجتمع عندما تنهار المعايير المنظمة للسلوك الاجتماعي .وفي هذه الحالة يفقد الأفراد الإحساس بالانتماء والاستقرار، وتصبح العلاقات الاجتماعية أكثر هشاشة واضطراباً.

وتكشف الحالة الليبية عن مظاهر واضحة للأنومي، خاصة في ظل التحولات السريعة والعنيفة التي شهدها المجتمع بعد عام 2011 فقد أدى انهيار النظام السياسي السابق دون وجود بديل مؤسساتي مستقر إلى خلق حالة من الفراغ القيمي والسياسي .وأصبحت العديد من القيم المرتبطة بالمواطنة وسيادة القانون محل تشكيك أو تراجع.

كما ساهم انتشار العنف والخطاب التحريضي في إعادة تشكيل الثقافة الاجتماعية بطريقة عززت من قيم التعصب والانقسام . ونتيجة لذلك، أصبحت الهويات الفرعية مثل القبيلة والمنطقة أكثر حضوراً من الهوية الوطنية الجامعة.

ويرى (نصر 2022 ، ص46) أن المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية غير مستقرة غالباً ما تشهد تراجعاً في سلطة المعايير الاجتماعية التقليدية، وهو ما يؤدي إلى انتشار السلوكيات المنحرفة والعنف الاجتماعي.

3 الاقتصاد الريعي وأزمة العدالة الاجتماعية

يعد الاقتصاد الريعي أحد أهم العوامل البنيوية المؤثرة في طبيعة الأزمة الليبية .فالاعتماد الكلي تقريباً على عائدات النفط أدى إلى تشكل بنية اقتصادية غير منتجة تقوم على توزيع الريع بدلاً من تعزيز الإنتاج والتنمية المستدامة.

وقد ساهم هذا النمط الاقتصادي في تكريس المركزية السياسية والاقتصادية، كما أدى إلى انتشار الفساد والمحسوبية وضعف العدالة في توزيع الموارد وتشير (فراوي2023 ، ص98) إلى أن غياب العدالة الاجتماعية يمثل أحد أبرز العوامل التي تغذي الصراع الاجتماعي والسياسي في ليبيا.

ومن منظور نظرية الحرمان النسبي، فإن شعور الأفراد أو الجماعات بالتهميش وعدم المساواة يؤدي إلى تصاعد التوترات الاجتماعية والعنف ، وفي الحالة الليبية ساهم التفاوت في توزيع الخدمات وفرص العمل بين المناطق المختلفة في تعزيز مشاعر الغضب والاحتقان الاجتماعي كما أن ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب أدى إلى زيادة معدلات الانحراف والجريمة والانخراط في الجماعات المسلحة، خاصة في ظل غياب البدائل الاقتصادية والتنموية (فراوي2023 ، ص98) .

4 القبيلة وإعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية

رغم أن القبيلة تمثل مكوناً تاريخياً مهماً في المجتمع الليبي، فإن دورها تعاظم بصورة كبيرة بعد تراجع مؤسسات الدولة .فقد أصبحت القبيلة بالنسبة لكثير من الأفراد إطاراً للحماية والدعم الاجتماعي والأمني ، ويشير (الجالي 2020 ، ص74) إلى أن عودة القبيلة إلى المشهد السياسي والاجتماعي في ليبيا تعكس أزمة الدولة الحديثة وفشلها في بناء هوية وطنية جامعة ،وقد أدى تصاعد الولاءات القبلية إلى تعميق الانقسامات داخل المجتمع، كما ساهم في إضعاف مؤسسات الدولة الحديثة . وفي بعض الحالات، تحولت الانتماءات القبلية إلى أدوات للصراع السياسي والعسكري .

5 المجتمع المدني وإعادة بناء رأس المال الاجتماعي

يشكل المجتمع المدني أحد أهم الفاعلين الاجتماعيين القادرين على تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء الثقة داخل المجتمعات الانتقالية .فالجمعيات والمنظمات المدنية تسهم في تعزيز المشاركة الاجتماعية ونشر ثقافة الحوار والتسامح.

وفي ليبيا، شهدت مرحلة ما بعد 2011 توسعاً ملحوظاً في عدد منظمات المجتمع المدني، إلا أن هذه المنظمات واجهت تحديات كبيرة تتعلق بالتمويل والانقسام السياسي وضعف البيئة التشريعية.

ويرى (سركز2025 ، ص71) أن المجتمع المدني الليبي يمتلك إمكانات مهمة للمساهمة في بناء السلام الاجتماعي، إلا أن فعاليته ما تزال محدودة بسبب هشاشة البيئة السياسية والأمنية.

ومن منظور نظرية رأس المال الاجتماعي، فإن المجتمع المدني يمثل فضاءً لإنتاج الثقة الاجتماعية وتعزيز العلاقات التعاونية بين الأفراد والجماعات .ولذلك فإن دعم هذه المؤسسات يعد خطوة أساسية في إعادة بناء الأمن الاجتماعي.

6 الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة كتهديدات مستحدثة

أصبحت ليبيا خلال السنوات الأخيرة إحدى أهم نقاط العبور للمهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا، وهو ما أدى إلى بروز تحديات أمنية واجتماعية معقدة.

فالهجرة غير الشرعية لم تعد مجرد قضية إنسانية، بل أصبحت مرتبطة بشبكات الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والتهريب كما أدت إلى ضغط متزايد على الخدمات العامة والبنية التحتية.

ويؤكد (الكيلاني2024 ، ص215) أن ضعف الرقابة الحدودية وتفكك المؤسسات الأمنية أسهما في تحويل ليبيا إلى بيئة خصبة لنشاط شبكات التهريب والجريمة العابرة للحدود، كما أن انتشار المخدرات والأسلحة غير المشروعة أدى إلى تصاعد معدلات الجريمة والعنف داخل المجتمع الليبي، الأمر الذي يمثل تهديداً مباشراً للأمن الاجتماعي.

7 دور التعليم والإعلام في تشكيل الأمن الاجتماعي

يمثل التعليم والإعلام من أهم المؤسسات القادرة على تشكيل الوعي الاجتماعي وتعزيز قيم المواطنة والانتماء .إلا أن الأزمات السياسية والصراعات المسلحة أثرت بصورة كبيرة في أداء هاتين المؤسستين داخل ليبيا ،فقد تعرض قطاع التعليم إلى تراجع كبير نتيجة ضعف التمويل والانقسام الإداري، كما أن بعض المناهج التعليمية لم تعد قادرة على مواكبة التحولات الاجتماعية والثقافية الراهنة ،أما الإعلام، فقد تحول في كثير من الأحيان إلى أداة للاستقطاب السياسي ونشر خطاب الكراهية، مما ساهم في تعميق الانقسامات الاجتماعية.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى إصلاح المنظومتين التعليمية والإعلامية بما يسهم في تعزيز ثقافة الحوار والتسامح والمواطنة.

1هشاشة الدولة وتراجع مؤسسات الضبط الاجتماعي

أدى الانقسام السياسي والصراع المسلح إلى إضعاف مؤسسات الدولة وفقدانها القدرة على فرض سيادة القانون، مما أسهم في انتشار مظاهر الفوضى والجريمة والعنف.

2 تصاعد الانقسامات الاجتماعية

شهد المجتمع الليبي تراجعاً في الهوية الوطنية الجامعة مقابل تصاعد الولاءات القبلية والمناطقية، الأمر الذي أدى إلى إضعاف التماسك الاجتماعي.

3 الاقتصاد الريعي وإعادة إنتاج الصراع

ساهم الاقتصاد الريعي القائم على النفط في تكريس التفاوت الاجتماعي وتعزيز الصراع على الموارد، خاصة في ظل انتشار الفساد وضعف الشفافية.

4 تآكل رأس المال الاجتماعي

أدى غياب الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة إلى تراجع المشاركة المجتمعية وضعف المبادرات الجماعية، مما انعكس سلباً على الأمن الاجتماعي.

5 التهديدات المستحدثة للأمن الاجتماعي

تشكل الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والمخدرات تهديدات متزايدة للاستقرار الاجتماعي في ليبيا.

تاسعاً :النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. ترتبط أزمة الأمن الاجتماعي في ليبيا ارتباطاً مباشراً بهشاشة الدولة والانقسام السياسي.
2. أدى غياب العدالة التوزيعية إلى تصاعد مشاعر الحرمان والتهميش الاجتماعي.

3. ساهم تراجع رأس المال الاجتماعي في تفكك النسيج المجتمعي وضعف الثقة الاجتماعية.
4. تشكل الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية تهديدات خطيرة للاستقرار المجتمعي.
5. يمثل المجتمع المدني أحد أهم الفاعلين القادرين على تعزيز الأمن الاجتماعي إذا توفرت له بيئة قانونية ومؤسساتية داعمة.

عاشراً :التوصيات

1. إطلاق مشروع وطني شامل للمصالحة المجتمعية يقوم على العدالة الانتقالية وتعزيز الثقة بين مكونات المجتمع.
2. إعادة بناء المؤسسات الأمنية والقضائية بما يضمن سيادة القانون واحتكار الدولة للسلاح.
3. تبني سياسات اقتصادية عادلة تضمن التوزيع المتوازن للثروة وتقليص الفوارق الاجتماعية.
4. دعم مؤسسات المجتمع المدني وتمكينها من المشاركة في برامج بناء السلام.
5. إصلاح المنظومة التعليمية والإعلامية لترسيخ قيم المواطنة والتسامح.
6. تطوير استراتيجيات وطنية لمكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن أزمة الأمن الاجتماعي في ليبيا ليست أزمة أمنية تقليدية، بل هي أزمة بنيوية متعددة الأبعاد ترتبط بهشاشة الدولة وتفكك التماسك الاجتماعي وغياب العدالة التوزيعية .كما بينت الدراسة أن معالجة هذه الأزمة تتطلب تبني مقاربة شاملة تتجاوز الحلول الأمنية الضيقة نحو بناء سلام اجتماعي مستدام يقوم على العدالة والمواطنة والمشاركة المجتمعية.

وتؤكد الدراسة أن إعادة بناء الأمن الاجتماعي في ليبيا تظل رهينة بقدرة الدولة والمجتمع على إعادة إنتاج الثقة الاجتماعية وترميم العقد الاجتماعي، بما يضمن تحقيق الاستقرار والتنمية والاندماج الوطني.

المراجع

1. أبو سبيحة، المبروك محمد (2023) .تأثير الأمن المجتمع في الانسجام المجتمعي – الحالة الليبية نموذجاً .مجلة الإعلام والعلوم الاجتماعية للأبحاث التخصصية،(1)6 ،.78-45
2. أحمد، خالد مفتاح، وأحمد، علي مفتاح (2025) .المجتمع المدني وأثره على الأمن القومي الليبي .المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة،(2)3 ،.685-674
3. إبراهيم، علي عبدالسلام (2022) .التحولات الاجتماعية في ليبيا بعد 2011 وأثرها على البناء القيمي .مجلة الدراسات الاجتماعية العربية،(2)14 ،.120-88
4. البكوش، محمد سالم (2021) .الدولة الهشة وإشكالية بناء الاستقرار السياسي في ليبيا .مجلة العلوم السياسية العربية،(1)9 ،.91-55 .
5. الجالي، مفتاح محمد (2020) .القبيلة والتحولات السياسية في المجتمع الليبي المعاصر .بنغازي :دار الحكمة للنشر.
6. الحصادي، عبدالسلام عمر (2023) .الأمن الإنساني في المجتمعات العربية :قراءة سوسيولوجية في تحديات الاستقرار .القاهرة :المركز العربي للبحوث الاجتماعية.
7. حسين، سرتية صالح (2021) .جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة – دراسة حالة ليبيا . مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية،(11)2 ،.165-134 .
8. خليل، عبدالمنعم (2022) .رأس المال الاجتماعي وأثره في بناء التماسك المجتمعي .عمان :دار صفاء للنشر والتوزيع.

9. سركز، الطاهر العربي (2025) . دور المجتمع المدني في صناعة التحول الاجتماعي في المجتمع الليبي .مجلة القرطاس،(1)27 ،.95-45 .
10. السيد، أحمد محمود (2021) .العدالة الاجتماعية والتحولات الاقتصادية في الدول الريعية العربية .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.
11. شنيب، فاطمة عبدالكريم (2024) .الجريمة المنظمة وتحديات الأمن المجتمعي في ليبيا .مجلة البحوث الأمنية، 77-115.،11(3)
12. فراوي، مبروكة عبدالسلام غيث (2023) .العدالة الاجتماعية ودورها في تحقيق الأمن الاقتصادي بالمجتمع الليبي Journal of Human Sciences،(1)22 ،.87-103 .
13. فرج، فاطمة منصور (2022) .الجريمة في مجتمعات الصراع وتداعياتها على السلم الاجتماعي) المجتمع الليبي أنموذجاً .(المجلة الليبية لعلم الاجتماع،(2)1 ،.156-180 .
14. الكيلاني، سعيد عمار محمد (2024) .الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن القومي في ليبيا :دراسة بين التأصيل والأسباب .مجلة شروس،(1)1 ،.201-230 .
15. محمود، إبراهيم صالح (2023) .المجتمع المدني وإعادة بناء الثقة الاجتماعية في المجتمعات الانتقالية .تونس : المركز المغاربي للدراسات الاجتماعية.
16. منظمة الأمم المتحدة الإنمائية (1994) .تقرير التنمية البشرية :الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني .نيويورك :برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
17. نصر، عبدالحميد (2022) .نظرية الأنومي عند إميل دوركايم وتطبيقاتها في المجتمعات العربية .مجلة الفكر السوسيولوجي،(2)5 ،.33-59 .